فاعلية البيئة السياسية وانعكاسها على الادارة الرشيدة للحكم في البلدان العربية

The effectiveness of the political environment and its impact on good governance in Arab countries

بحث مقدم من قبل

أ . م. د. نغـم نذيــر شكـر
قسم السياسات العامة

الخلاصة.
لقد كشف الواقع السياسي الجديد في العراق حالة من عدم الاستقرار السياسي قد تبدو طبيعية في الدول النامية ومن اهم التحديات التي تواجه الدول الساعية الى تأسيس نظام ديمقراطي بعد حقبة من الحكم الشمولي هي مسألة التعامل مع التعددية سواء فهمت من منظورها السياسي ام الاجتماعي ام الثقافي، وفي الحقيقة ان هذا التحدي يرتبط دائماً بعدد من الازمات غير المحسومة على صعيد بناء الدولة في المجتمعات التقليدية، مثل (ازمة الاندماج والشرعية)، ويمتد احياناً للتفاعل مع (ازمة التوزيع وازمة المشاركة)، ويعني ذلك ان التعاطي مع اشكالية التعددية يُشكل عنصراً حاسماً في البناء الهيكلي والمادي والوجداني للامة، كما يؤثر في صياغة نظام سياسي- اجتماعي يحفظ عقدها الاجتماعي ويضع اسساً مقبولة للتداول السياسي وادارة عمليات المنافسة والتوافق .

الكلمات المفتاحية: الفاعلية ، البيئة السياسية ،انعكاسها ، الادارة الرشيدة ، البلدان العربية.

***Abstract*:**
The top political leadership of any country has a pivotal role in its rise or fall. Just as Yeltsin and his policies were a direct cause of Russia's decline and loss of influence and prestige, Putin was a key factor in Russia's restoration of its status as a major power. The leadership must have experience and study of the problems and crises that plague the state and society, and most importantly, it must have a vision of how to successfully deal with these problems and crises. This vision must be feasible, not just fantasy and dreams, and the leadership must have the ability to bring it to reality where every citizen can feel it.

Key words* :*The effectiveness , the political ,environment ,impact ,good governance in Arab countries

المقدمة :

1- اهمية البحث :

ان للقيادة السياسية العليا في أي دولة الدور المحوري في نهضتها او كبوتها ، وكما كان يلتسين وسياساته سبباً مباشراً في تدهور روسيا وفقدانها لنفوذها وهيبتها ، فقد كان بوتين عاملاً اساسياً في استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى . فالقيادة يجب ان تكون لديها خبرة ودراسة بالمشكلات والازمات التي تعصف بالدولة والمجتمع ، والاهم ان تكون لديها رؤية لكيفية التعامل الناجح مع هذه المشكلات والازمات ، وان تكون هذه الرؤية قابلة للتنفيذ ، وليست محض خيال واحلام ، وان يكون لدى القيادة القدرة على الخروج بها الى ارض الواقع حيث يشعر بها كل مواطن .

2-اشكالية البحث :

يتضح أن رهان التغيير يتطلب تصحيح المسار الديمقراطي وتجنب جميع أشكال المماطلة وعمليات التضليل للجماهير العربية الثائرة. ومن بين هذه العمليات التضليلية التي يحاول البعض اعتمادها هي التقيد بمنطق "النقل" أو "الاقتباس" في الأفكار والمفاهيم الغربية من أجل بناء نظام ديمقراطي عربي حقيقي، في حين أثبت التاريخ فشلها في مواطنها الأصلية.

3- فرضية البحث :

اذا لم تحسم هذه المسائل المستعصية وغيرها من التحديات الأخرى، فأنه لا يمكن لأي تجربة إصلاح أو تغيير حقيقي أن تبنى فعلياً. ولن يكون الأمر سوى حديث لغو وتسويف ومماطلة. فأغلب الأطراف والتيارات السياسية والفكرية تدرك أن سيادة الدولة الحقيقية يستمد مشروعيتها من الممارسة الديمقراطية. وأعداء الأمة- من الداخل والخارج- لا يريدون النجاح لهذه التجربة وفق الشرعية الثورية الجديدة، بقدر ما يريدون استنساخ المقاربة (الليبرالية الجديدة) القائمة على آليات السوق والتحول من "سلطة الدولة" الى "دولة السلطة" وتفكيك جميع مؤسساتها السيادية التابعة لها. ففي ظل سيطرة المنظومة الاقتصادية الليبرالية على المشهد السياسي العالمي، بدأ بتشكل نسق جديد للولاءات السياسية، وهو ما يسميه البعض بـ "العبودية الإرادية" الجديدة في المجتمع المعاصر.

4-هدف البحث :

يترتب على ذلك أن مفهوم إحياء النظام العربي لا يجب أن يقتصر على التعديلات القانونية والتنظيمية للجامعة العربية التي طالما تم الدعوة إليها في العقود السابقة ولكن أن تطال دور الجامعة ورسالتها الأخلاقية والسياسية، وأن تكون سياسات دعم التطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان هي محور الدور الجديد للجامعة وأن تطور الجامعة كفاعل وديمقراطي إقليمي. وأن تقدم المرجعية الفكرية والمعنوية والسياسية لعملية التطور الديمقراطي العربي أسوة بما حدث في منظمة الدول الأمريكية التي وقع أعضاؤها على ميثاق الديمقراطية الذي اعتبر إقامة النظم الديمقراطية شرطاً لتحقيق أهداف المنظمة، ومنظمة الآسيان التي تضم دول جنوب شرق آسيا وانتقالها للتركيز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. ثم أن أي إحياء للنظام العربي لابد أن يعتمد على الشباب الذين يمثلون قوة التغيير الأساسية، وينبغي أن تكون أفكارهم وتطلعاتهم وإحلامهم الأساس الذي ينطلق منه أي نظام إقليمي عربي جديد. وعليه ان مؤسسات العمل المشترك التي انبثقت من الجامعة العربية ، كانت توفيقية او تجميلية ، وكأنها مرتبطة معاً بلاصق شفاف اكثر منها مؤسسات حقيقية عضوية تسعى نحو التكامل الحقيقي الاقتصادي او السياسي او العسكري ، وهي بذلك اسهمت في تكريس الامر الواقع الفاشل اكثر من اعادة ، بناء الوطن العربي على نحو يعكس جد العقيدة القومية وصدقيتها . وفي هذا السياق ، فقد اسهم الفرق الكبير في المداخيل بين بلدان الوطن العربي النفطية وغير النفطية في خلق شعور اناني بالاحتفاظ بالثروة لمن يملكها وحجبها عمن لا يملكها ، اضافة الى العمل على رفض أي حجج او اعذار قومية تعطي من لا يملك الثروة الحق بمطالبة من يملكها باسم الرابطة القومية العربية . لمشاركتها واستعمالها لتعزيز دورها في التكامل التنموي والاقتصادي. وتبرز اهمية صناعة القرار السياسي في منظومة الرشد السياسي لإدارة الصراع من خلال معرفة كيفيات ومصادر صناعة القرار السياسي، واي خلل في هذا الادراك سيعرض العملية السياسية الى الاختلال، اذ لا يمكن لصانع القرار السياسي ان يرجم بالغيب، بل لا بد عليه ان يستنفذ الجهد في الحصول على المعلومات والبيانات والقرارات ويحدد مصادرها لان القرار السياسي من اطراف الساحة السياسية سواء كانوا سلطة او رأيا عاماً او طبقة سياسية توالي او تعارض ، وعلى قدر التمكن من صناعة قرار سياسي صحيح تكون الفعالية السياسية وتكون الاستجابة بالقبول او الرفض والقرارات الرشيدة هي تلك القرارات التي تمر بالمراحل هي تحديد المشكلة او الموضوع مثار الصراع وتحليل الموقف ، تحديد البدائل والتدبر منها ، التفكير في النتائج التي ستترتب على الاخذ بهذه البدائل ، وان هذا التسلسل يفترض توفر عنصري الرشد وحسن التقدير والتمييز كما يفترض الفرصة للتأمل والتفكر وإمكان الاختيار بين البدائل.

المبحث الاول : محددات فاعلية البيئة السياسية

المطلب الاول : نوع النظام وانماط العلاقات بين فواعله

يقول الكاتب الامريكي (توماس فريدمان) ان جوهر الديمقراطية هو مداورة للسلطة سلميا مع ضمان حقوق الاقلية في ظل حكم الاغلبية ، بمعنى الاصلاح ، وبناء الدولة المدنية الحديثة وعادة انتاج نموذج تنمية مستدامة في ظل التقدم العلمي والحضاري الحاصل في عصر المعلوماتية الراهنة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما سواها كونها المطلب الحقيقي الذي فرضته ارادة الامم والشعوب وواقع المرحلة الجديدة الراهنة ، لان الاخيرة تشهد اتساع في حجم

الفجوات كتحالف الطبقات التي باتت ابرز صفات الجيل الجديد بسبب قدرته على الفعل الثوري ، لكن اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء ، اصبح امام حراك مجتمعي يتطلب اعادة صيرورة نظام سياسي جديد يحاول ان يخرج من تناقضات المراحل السابقة للبدء في عملية تنمية مجتمعية واقتصادية شاملة.[1] ان هشاشة بناء الدولة (السلطة القطرية) تجعلها عرضة سائغة لضغوط الخارج وتفسخ الداخل ، ثم ان مضاعفات التجزئة عنت وتعني انعدام قدرة بناء تقدم منعزل لمنفرد قطر ، بل وانصياعه لشرائط منظومات الرأسمالية الغربية . وبذلك تسببت مفاعيل الهيمنة والتجزئة ونواتج (الذاتيات) باحتجاز التطور المجتمعي عن ان يصعد من الرابط الاهلي الى الوشيجة الشعبية ، وادى ذلك الى انفجار مجتمعات دوهمت من قوى الهيمنة وتهشم بنيانها وتشظيه.[2] ومن جانب اخر ، فطالما تحدث المثقفون والفلاسفة عن ان المعرفة سلطة ، وقدمت مدرسة ((الواقعية التقليدية)) في العلاقات الدولية تصورا موسعا حول ركائز قوة الدولة وما لهذه الركائز من تأثير في رسم اتجاهات ومسارات الاصلاح ، وجاءت قضايا البيئة لتقدم برهانا عمليا على ما للمعرفة من سلطات ، بل وتضفي عليه بعدا دوليا من خلال ما تسمى (الجماعات المعرفية) وهي مجموعة الخبراء التي تتخطى اهتماماتهم وانشطتهم حدود القوميات وتنحاز الى المعرفة وتعلى من دورها دون النظر الى دولة او مجتمع بعينه ويجمع بين افرادها فهم مشترك لقضية او مشكلة او استجابات سياسية مفضلة.[3] وعليه ، يبدو أن استحالة احاطة الحكام بصروح المعرفة والعلم ، دفعت (ندماء الحكام) و(خبراء الحكم) الى اكتشاف مخرج هيئات الاستشارة سواء وجدت تعبيرها في افراد مقربين من الحكام او في مؤسسات محكومة بقوانين خاصة ، تفوض لها سلطة اتخاذ القرارات في ميدان خاص بعينه . وفي مجمل هذه الحالات يمسي (الانصات لصوت العقل) واجب من واجبات المتدخل في سياسة . فكما ان ((العقل الطبي)) لا يباشر عملية الا اذا خبر علوم الطب والصحة ، فأن (العقل السياسي مضطر بدوره الى التوسع لكي يتعامل مع هذه الموضوعات بما يلزم للإحاطة بالظاهرة السياسية احاطة شاملة وهو مضطر الى ذلك بدرجة اشد عندما يكون فاعلا سياسيا في موقع السلطة.[4]

وعلى هذا الاساس فأن اقتران العقل السياسي بالعقل المعرفي هو السبب في نجاح الاصلاح والتنمية في بلدان عديدة ومثال ذلك سنغافورة التي حققت طفرة اقتصادية ينظر اليها العالم (النامي والمتقدم) نظرة اعجاب وتقدير ، حيث ان الطموح والقلق هما سر نجاح الدولة اذا استغل قادتها باستمرار القلق لحض المواطنين على تبني التغييرات التي يسعون اليها بدلا من رفضها ، كما ان المؤسسات الحكومية تجذب وتوظف المع المواطنين ، وتدفع رواتب تعادل تلك التي يدفعها القطاع الخاص لموظفيه فضلا عن القوانين الصارمة التي تقلل من فرص الفساد بالدولة . بمعنى اخر ، ان سبب صعود سنغافورة كفاعل دولي مؤثر هو براعة القيادة التي تدير شؤون البلاد بعد الاستقلال في تنظيم وادارة الشعب لتحقيق النمو الاقتصادي وحثهم على العمل الدؤوب لتحقيق ذلك ، فضلا عن اتباع المسؤولون بالدولة الوليدة نهجا عمليا للتنمية الاقتصادية بدلا من اتباع اي من الايديولوجيات السياسية والاقتصادية التي كانت منتشرة في وقت استقلال سنغافورة . بعيدا عن سياساتها لتوسيع مصالحها الاقتصادية ، فأن سنغافورة لا تتبنى سياسة تدخلية في شؤون الدول الاخرى ، فهي لا ترغب في استنزاف مواردها في الحروب، حيث انها تمتلك جيشا صغيرا لكنه مدرب ومجهز جيدا وقادر على ردع اي عدوان مباشر او غير مباشر ضد الدولة ، حيث تخصص له ربع انفاقها الحكومي.[5] وعليه ، لا شك ان اشياء كثيرة تحتاج الى تغير في عراق اليوم من اجل ان يخرج من نفقه الطويل المظلم ويصبح دولة وطنية قابلة للحياة والنجاح والازدهار.[6]

ومن ابرز واهم هذه الاشياء الفصل بين الدين والسياسة بمعنى ابتعاد رجال الدين عن اتخاذ مواقف سياسية في السياق العالم ، لكن عموما يتأسس ذلك على افتراضين رئيسين :

الاول : هو ان المصلحة العامة هي القيمة الاساسية في المجتمع التي ينبغي ان يخضع لها الجميع وان الدفاع عنها التزام اخلاقي وقانوني ووطني .

اما الافتراض الثاني : هو ان الدولة بوصفها ممثلة شرعية عن الشعب وحامية مصالحه هي المسؤولة عن تقرير المصلحة العامة والحفاظ عليها.[7]

وعليه لرسم مستقبل افضل ينبغي ان يكون هناك قراءة نقدية لمختلف الازمات التي يعيشها الانسان العربي ابتداءا من اسبابها وانتهاءا بالحلول الممكنة لتجاوزها من خلال طرح لثلاثة حكم اساسية ومهمة الوجود ، يتعلق الاول منها بالموقف من الانسان الذي يشكل القيمة الاصلية في الوجود مع ما يتطلب ذلك من نضال دائم من اجل صون حريته وحقوقه وكرامته وعيشه الكريم وتجريده من كل انواع العبوديات . اما الثاني يؤكد ان النضال من اجل تحقيق الامر الاول انما يقوم بصيغ ووسائل عديدة من اجل رفع الظلم والقهر والاستبعاد والاستغلال عن الانسان ، سواء في القوانين التعسفية التي تصيغها الانظمة السياسية بأنواعها المختلفة او قوى الاستبداد في السلطة من اجل تعزيز هيمنتها على الدولة والمجتمع ام في النماذج الهجينة التي تستخدم الدين وتسيئ اليه في الوقت ذاته مثل التنظيمات المتطرفة التي تسعى الى نشر الفوضى وممارسة شريعة الغاب . ويتمثل الامر الثالث بالنضال الدائم لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في مختلف صيغتها الواقعية.[8] مما تقدم ، فأن رسم مسار افضل لمستقبل الاصلاح يقوم على ضمان اسس الحكومة الضامنة للاستقرار المؤسسي من خلال دعم مستويات الانفتاح الديمقراطي والمشاركة السياسية الفاعلة كونها الاساس في اي عملية تقويمية اصلاحية تجري حاضرا ومستقبلا على امل تمكين متطلبات وضرورات الادارة الرشيدة في الحكم من اجل التنمية المستدامة ، فضلا عن تقويم مؤثرات العملية الاصلاحية لا دارة الحكم وصنع السياسات العامة والتحكم بأداء عمل المؤسسات الحكومية كافة لتحسين جدوى فاعلية الانجاز على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع على حد سواء ، ناهيك عن

القدرة في تشكيل محتوى تنظيمي عملي قادر على محاكاة متطلبات وحاجات مستويات الادارة الرشيدة في مؤسسات العمل الحكومي المحلي والمركزي ضمن اطار مرن ضامن لتحقيق مستويات الانجاز على المدى المنظور.[9]

وعلى هذا الاساس عدت المواطنة بوصفها فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية يصعب من دونها تطور المجتمع الانساني والرقي بالدول الى العدل والمساواة وسيادة القانون . وهي مطلب مشروع وممكن عن طريق اشراك المواطنين بالحكم بصورة ديمقراطية وضمان حقوقهم وواجباتهم على قدر المساواة . ويتطلب ذلك نشر ثقافة المواطنة والديمقراطية لممارسة حقوق المواطنة من خلال بناء قواعد قانونية تضمن حقوق المواطنة السياسية والقانونية الى جانب وجود الية لرصد اي انتهاكات لحقوق المواطنة والتصدي لها ، على ان تحقيق المواطنة لا يرتكز على التعاقد فحسب ، بل يتطلب وجود مقومات عديدة من ابرزها ((وجود دولة مدنية ديمقراطية)) في جوهرها اذ يصعب الحديث عن المواطنة في اطار دولة استبدادية تؤسس لمجتمع الرعايـــــــــــــــــــــــة ولا مجال للتعاقد فيها او دولة دينية تستند الـــــــــــــــــــــــــــى المشروعية الدينية.[10]

المطلب الثاني : ما هية الادارة الرشيدة وانعكاس البيئة السياسية عليها

عربيا ، حقيقة الحال ، نعاني من ضعف القيادات السياسية المدربه على ايسر واجبات الحكم التي تقدم رجل الدولة على رجل السلطة وترجح الابداع السياسي على التقليد والتبعية للاخر ، ليس لاننا نعاني من ضعف او انعدام ثقافة ديمقراطية راسخة فقط ، وانما من ضعف وجود مجتمع مدني ياخذ زمام المبادرة من المجتمع الاهلي الذي لا يزال يهيمن على حياتنا العربية متمثلا بالطائفية والعشائرية والجهوية ، على حساب (الكتلة النهضوية) المتمثلة بالتكنوقراط ، من شرائح المهنيين والفنيين والمثقفين المستنيرين ، والذي لم يمارسوا حتى اليوم دورهم بشكل صحيح او كامل في العملية السياسية لاسباب عدة ، يقع في مقدمتها : وجود قوى مقاومة للتغيير والتجديد والاصلاح ، قوى مستندة على ثقافة الخضوع والتقليد ، والتي ترى ان مصلحتها تكمن في بقاء او ابقاء حالتي التخلف والتبعية مخيمتين على ارجاء عالمنا العربي.[11]

ولقد اجمعت الابحاث المعنية بدراسة دور القائد في اوقات الازمات على محورية دوره في ادارتها ، حتى بالنسبة للنظم الديمقراطية ، والتي يتراجع دور المؤسسات بها في اوقات الازمات لصالح القائد السياسي ، وهو ما يمكن ارجاعه لعوامل متعددة منها :

أ) ان الازمة تتطلب في الاغلب تبني قرارات سريعة في ظل محدودية الوقت ، وهو ما يؤدي الى عملية تصعيد تلقائي لسلطة اتخاذ القرار الى هرم القيادة السياسية . فالازمة لا تتيح الوقت الكافي للتباحث واخذ الراي من باقي مؤسسات الدولة التي لها دور في الازمة ، بل ان المؤسسات ذاتها تمنح القائد السلطة الكاملة لاتخاذ القرار في بعض الازمات .

ب) ان الازمة تستهدف المصالح العليا للدولة عادة، ومن ثم فان حجم الضغوط التي تفرض على القائد تكون مضاعفة ، نظراً لان المؤسسات السياسية تكون غالباً اكثر كفاءة في التعامل مع التطورات الروتينية ، وليس تجاه الاحداث الفجائية التي قد تصيب المؤسسة بالعجز والشلل حيالها خاصة اذا ما تبنت تقييمات متضاربة حيال الازمة او اختلفت رؤاها حول مدى تهديدها مصالح الدولة العليا.[12] وعلى هذا الاساس ، فان كل تجارب دول العالم الثالث التي جاءت بعد الاستقلال باستثناء الهند اخذت منحى واحد تمثل سلطة الحزب الواحد الامر الذي القى بضلاله على اداء وفعالية هذه السلطة مع تقادم السنين ، فبين قيادته تاريخية قاومت المستعمر تقدر حقوق البلد وتصونه ، استأثرت طبقة او جماعة او فئة بحقوق السلطة السياسية في هذه البلدان وبطريقة استبدادية بعد ان جمعت حولها ما يمكن من الاعوان مما يدعم استمرارها في الحكم ، وازاء طول مدة استمرار حكم هذه السلطة وما رافقها من فساد اداري ومالي عند الطبقات الحاكمة وما يحيط بها من الابناء والاقارب تعفنت وترهلت هذه السلطة وسلكت طرق اللاقانون من اجل البقاء والاستمرار.[13]

ولقد شهدت معظم الدول العربية تغيرات جوهرية في طبيعة النظم السياسية والنخب السياسية الحاكمة وما ارتبط بذلك من تغيرات جوهرية في السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية . وارتبطت بهذه التغيرات تحولات جذرية في النخب الحاكمة وبينما كانت نخب الحقب الاولى في الدولة العربية الحديثة نخباً مدنية من الفئات العليا ، والوسطى العليا ذات التعليم الغربي والثقافة الغربية الليبرالية الداعمة للاقتصاد الحر ، فقد اتسمت معظم النخب اللاحقة بكونها نخباً عسكرية من الفئات الوسطى الدنيا ذات التعليم الوطني والثقافة الاشتراكية الساعية لقيام الدولة بالدور الرئيسي في توجيه الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية.[14] وهنا لا بد من الاشارة الى مسألة في غاية الاهمية الا وهي ان العقل السياسي يستوجب التعقل المعرفي للظاهرة السياسية حتى لو حكمتها مختلف اشكال الهوى والعبث . فقد لا ينتج السياسي المعرفة ، لكن من متطلبات الحكم الدراية والمراس بمختلف ضروب العلم . السياسي بحاجة اذن الى كل ما يمن لعلوم المعرفة بصلة . لقد نادى (سقراط افلاطون) يوماً ، ان حكموا عليكم الفلاسفة او فليتعلم الحكام الفلسفة ، فالفلسفة عنده ليست الا الكل في الكل . اذا فعلى العقل السياسي ان يزاوج بين صلابة التكوين النظرية وحنكة الفعل العملي ، ولاستخلاص الجوهري ، عليه ان يصف مترصداً العابر في السياسة بمجهر العالم وان يعمق ملاحظاته ناظراً فيها بتاني الفيلسوف . وهذا يعني تداخل ثلاث وظائف في العقل السياسي : التفسير اولاً والعبرة ثانياً والتيسير ثالثاً ، فاذا غلب (التوجيه العلمي على وظيفة التفسير والتيسير لصلته بدراسة الواقع السياسي ، فان العبرة تقتضي) التقدير الفلسفي) لتعلقهِ بسياسة القيم والغايات المثلى.[15]

وهنا تكمن الانتكاسة العربية ، حيث ان سر التقدم والنهضة والرخاء الذي حققته البلدان الاوروبية وغيرها من البلدان المتقدمة انما يكمن جزء كبير منه في ظهور المجتمع المدني على يد ابناء الطبقة الوسطى او ما يطلق عليها بـ(البرجوازية) التي قادت الثورة الفرنسية 1789 ، والتغييرات الكبرى في اوروبا والعالم اذ وجد هذا المجتمع تعبيره السياسي والقانوني

لاول مرة في اعقاب الثورة الفرنسية بعد عقود منذ ظهوره كمفهوم لاول مرة في كتابات جون لوك في القرن الثامن عشر وفيرغسون 1733-1806 وغيرهما . حيث شكل المجتمع المدني اطاراً تعاقدياً بين افراد احرار ، مجتمعاً مقابلاً للمجتمع الطبيعي ، وبذلك كان نواة للدولة العصرية العقلانية الديمقراطية ، وهذا ما لم يحصل عندنا حتى الان ، لان الدولة عندهم كياناً فوقياً اصطناعياً ، لذا لم تستقر اركانه ، ولن تستقر ، مالم ينشأ عندنا مجتمع مدني Ciril Society متكامل يقوم على الترابط الوظيفي والتمايز البنيوي ، بفواعل اجتماعية (تكنوقراطية) وطنية ، تأخـــــــــــذ على عاتقها بناء دولة حديثة متكاملة الاركان والبنيان [16]. هذا الاستئثار والاستبداد السلطوي استوجب تغيير أي شكل من اشكال الديمقراطية بل بات الحديث عن الديمقراطية في العالم الثالث وكأنه فعل اكبر المعاصي ، وهذه الانظمة طرحت بديلاً للديمقراطية اتخذ اشكالاً عدة منها صيغ جبهوية مع بعض الاحزاب المؤتمرة بتوجيهات السلطة او اعطاء حصص في شكل السلطة للنقابات والاتحادات المهنية وهي لا تخرج عن رداء السلطة الحاكمة . وحتى اشكال التحديث التي حصلت في بعض بلدان العالم الثالث اتجهت وفقاً لتصور سلطوي مستبد من خلال عسكرة المجتمع بعامة وترسيخ احادية سياسية ايديولوجية تؤمن السلطة شرعيتها وبقاءها مما يمنحها احادية القرار ، دون ان تدرك انها ساهمت في تهديم المجتمع ودفعت الناس للبحث عن تأطير سلطوي يحميها من اعتداء التحديث[17].وبالرغم من ذلك ، فقد شهد عام 2017-2018 جوانب استمرارية وجوانب تغيير مهمة في حال النظام العربي ، بعضها سلبي وبعضها الاخر ايجابي . فلقد شهد عام 2017 اول ملامح لعودة النظام الاقليمي العربي كما كان عليه قبل الثورات في 2011 ، وذلك بعد ان سادت اشارات ومقولات متكرره عن انهياره ، كما برزت خلال هذا العام ملامح اساسية لانحسار خطر الارهاب ، وان استمرت بنيته التنظيمية والايديولوجية ، بفعل بروز بعض التفاعلات السياسية والامنية الجماعية التي تعمل على مأسسة الفعل العربي في وجهه ، كما شهد عودة بعض التفاعلات الايجابية ، التي تشير الى مساع عربية لاستجماع الطاقات والاحتشاد ولو على مستوى ثنائي لتحقيق اهداف محددة ، ولا ادل على ذلك من عودة القضية الفلسطينية الى قمة الاولويات العربية ، ولو شكلياً والتعافي النسبي للدولة الوطنية العربية ، وبروز توجهات وافكار بشأن قضايا الاصلاح والتحديث والامن القومي العربي ، وعلى الرغم من تلك الايجابيات ، فلم يشهد الواقع العربي قيام تكتلات رسمية جماعية ، لكن ظهر بعض التفاعلات غير الرسمية عابرة للكتل الرسمية ، وتتوافق فيما بينها على بعض القضايا السياسية وقضايا الامن القومي . وهذه الاشارة تنطبق على ما شهدته العلاقات بين السعودية والعراق ، كما تنطبق بالاساس على علاقات كل من مصر والسعودية والامارات والبحرين على وجه التحديد ، وهي البلدان التي وان كانت غير منخرطة في كيان او مجلس مؤسس على غرار مجلس التعاون الخليجي ، الا انها قدمت مجموعة مؤشرات على تعاون يتجاوز الاتفاق على اهداف ادارة الازمة مع قطر ويدلل على ذلك مجلس التنسيق بين السعودية ومصر وبين السعودية والامارات ، وزيارة ولي العهد السعودي للقاهرة في اذار/ مارس 2018 كمحطة اولى في سلسلة زياراته الدولية [18]. وعلى هذا الاساس فان اكثر الصراعات المتصورة عالمياً في السنوات المقبلة هي صراعات داخل النظم الاقليمية ، كون تكلفة الصراعات الكبرى ستكون مرتفعة في ظل توافر التكنولوجيا وانتشار عوامل القوة عالمياً هذا من جانب ، ومن جانب اخر ، فان الشرق الاوسط سيعاني التغير الحاصل في علاقات القوة ، وفي اتجاهات الصراع ، وفي تداخل الابعاد المحلية والاقليمية والدولية ،كون التفاعلات تدار بمنطق التنافس السلبي ، المفتوح على التدخل الدولي ، وفي غياب مركز قيادة اقليمي او منظمة اقليمية جامعة ، فهو ما سيجعل هذه المنطقة مقبلة على تحمل تبعات صراع متعدد المستويات ، ومن ضمنه تحمل جانب من الصراعات الدولية بالوكالة[19] .وعليه ، فان هناك فسحة من الامل بأن لن يكون النظام العربي الجديد قائماً على قطريات مغلقة (القطر اولاً) القائمة على هويات فرعية مصطنعة خارجه عن الموروث التاريخي والوجدان الجمعي ، بل على قاعدة التكامل والتشابك الحافظة للسيادة الوطنية على الصعيد القطري وعلى الصعيد الدولي[20] . وحينها سنشهد في كل الحالات ، حالات تشبيك في البنى التحتية وتكاملاً على الصعيد الاقتصادي وتحقيق موقف سياسي موحد . وهذا سيجعل من الكتلة العربية الجديدة بغض النظر عن شكلها الدستوري السياسي لاعباً اساسيا وامتداد لمنظومة شانغهاي . هذه المنظومة ستوصل بحر الصين بالمحيط الاطلسي عن طريق الحرير والتواصلية والكتلة الجغرافية والبشرية المتحدة ضد الهيمنة الغربية ستجعل البحر المتوسط امتداداً ايضاً للبحور التابعة لذلك المحور [21].

وعليه ، فان طريق النمو الاجتماعي للبلدان المتخلفة كما يراه البعض يقع عن طريق قبولها بالاراء المنتشرة في الوقت الحاضر والخاصة بالتحديث السياسي من خلال توسيع المشاركة الشعبية في صنع وتنفيذ القرار السياسي ، سواء للاحزاب الحاكمة ام للاحزاب المعارضة واحترام الرأي العام والنقابات والجمعيات والمنتديات الاخرى بما يمكن الجميع من حقيقة المشاركة وانجاز التحديث المطلوب . ان مسألة الديمقراطية الغائبة عن بلدان العالم الثالث مع الاسراف السلطوي في انتهاك حقوق الانسان فيها ، استعمل كسلاح من قبل الدول العظمى ضد الاخرين ممن لم يتوافقوا والسياسات الكونية لبعض القوى النافذة اليوم [22]. وخير تجسيد لهذا الطرح ، ان انظمة الاستبداد التي هيمنت على عموم الحياة في الوطن العربي من خلال النزعات السلطوية التي اعتمدتها تبعاً للاشكال المتعددة للانقلابات التي اتاحت لها الهيمنة والتحكم ومن ثم مكنتها من استخدام العنف بذرائع الامن الوطني والقومي على الناس التي ناهضتها ، فضلاً عن ضمور الحراك السياسي والاجتماعي للمجتمع وقصورها عن التعبير عن وقائع الحياة التي هندست اوضاعها هذه الانظمة واضحى التحديث او الاصلاح والتغيير يصطدم بالقدرة المادية العنيفة التي تمتلكها هذه الانظمة ضد كل من يلمح او يتفاعل مع هذه الدعوات . كما ان مشروع المؤامرة الذي استشرى في عموم عقل الجهاز القيادي للانظمة العربية صار لازمة اكثر ضرورية لاستمرار تلك الانظمة في التحكم والتسلط ، وهذا ما جعل عموم بلدان العالم الثالث بعيدة جداً عن نظام الدولة لافتقارها الى اعتماد رأي الشعب

وقبوله وهو الاساس في قيام الدولة من خلال عقد اجتماعي واضح المعالم ، فهذه الانظمة جاءت وتسلطت اما بانقلابات عسكرية او بشكل وراثي او بانتخابات مزيفة بها اطر المشهد السياسي [23].

وعليه ، فان اشتراطات قيام دولة مدنية وطنية ، هي تلك المتصلة بتكامل ثلاثة مستويات :

1- تكامل القيم المدنية التي تنتجها المدينة (منظومة الفضائل المدنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية) المستلة من روح المدينة على حساب روح البداوة او القرية في انتاجها للمجتمع . اذ لم تتشكل –عراقياً – على سبيل المثال بعد اية روح مدنية او حتى مدينية فلقد قضى على المدينة كنسق جدلي وسياق ابداعي منتج للتطور التأريخي . وايضاً قضى على المدنية بفعل غياب قيمها وضماناتها وحواضنها .

2- سيادة الضمانات المدنية التي تنتجها الدولة ، وتتمثل بالحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .ان اشتراط سيادة الضمانات المدنية مرهون باعتماد المواطنة الديمقراطية في اصل نشوء وبقاء الدولة ، ولا يمكن الحديث عن حقوق سياسية ومدنية واقتصادية وثقافية دون اشتراطات حماية قانونية توفرها الدولة ، والدولة المدنية هي النمط الوحيد بين انماط الدول القادرة على ضمان سيادة منظومة الحقوق المدنية .

3- توافر الحاضن المدني كنسق ومؤسسات والحاضن للثقافة المدنية هنا هو المجتمع المدني ، ولم يتشكل بعد مجتمعنا المدني . ان نسق مدنية المجتمع يرتبط بثلاثة عوامل هي : الرابطة والوعي ، والاداء ، فنسقية المجتمع المدني تنتظم على اساس من المواطنة القانونية والثقافية الكاملة ، وعلى اساس من المواطنية الفاعلة في العلاقات النسقية (عمودية وافقية) بين الافراد والمجتمع والدولة وعلى اساس من الاداء (الفردي والجماعي) الطوعي والمسؤول المستند الى القانون السليم [24].وعليه ، يمكن القول – من باب التفاؤل للمستقبل – بأنه لم يعد بمقدور الغرب بوجة عام ، ومعه الكيان الصهيوني والرجعية العربية ، تغيير مسار الامور وموازين القوة . فالمعارك التي تخوضها هي معارك خلفية قد تؤخر النتيجة ولكن لن تلغيها . أما الكلام عن مواجهة شاملة ضد محور المقاومة فهي قائمة منذ عدة سنوات ولكن اذا ما اخذت طابعاً اخر اكثر تصعيداً وشراسة فلن يكون الكيان الصهيوني والقواعد العسكرية الاطلسية في المنطقة والعروش في الجزيرة العربية بمنأى من تداعيات الحرب .فهي تعرف ذلك وتلجأ الى الحرب النفسية لعلها تحقق من خلالها مالا تستطيع تحقيقه في الميدان اما الجيوش التي لا تدعمها الشعوب فلا تستطيع تحقيق أي شي . فحاجز الخوف من قوة النار الامريكية والصهيونية قد تم تجاوزه ، لكن هزيمة ذلك المشروع لا يعني حتمية انتصار نهضة الامة . فربما هزيمة المشروع الامريكي الصهيوني اسهل من مشروع اقامة النهضة العربية عبر نظام سياسي يستطيع مراكبه وانجاز اهداف المشروع سواء في تحقيق وصيانة الاستقلال الوطني في اطار دولة الوحدة . او على الاقل في اطار الموقف العربي الموحد الملتزم بالثوابت ، بدءاً من تحرير فلسطين الى تحقيق التنمية المستدامة وعدالة اجتماعية تمكننا من اعادة انتاج وتجديد حضارة عربية صاحبة رسالة للعالم اجمع [25].

المبحث الثاني : محاولات الاستقرار ومكامن الضعف

المطلب الاول : الديمقراطية التفاعلية وازمة انظمة الحكم :

طور كل من العالم الاسلامي واوربا نظريات حول اصل السلطة المفروضة، سبب وجودها ومبررها.[26]

ويمكن ان نفسر ظاهرة العنف السياسي كونها محصلة لجملة من الازمات البنيوية والهيكلية بشكل عام ، ولكن هناك ظروف تساعد على نموه كالتسلط والاستبداد واستشراء الفساد ، وتردي الاوضاع الاقتصادية واتساع دوائر الفقر ، والتهميش الاجتماعي ، وغياب العدالة الاجتماعي ، وانتهاك حقوق الانسان ، والتبعية للخارج وغياب او ضعف شرعية النظام السياسي ، وكل هذه الامور وغيرها تساهم وبشكل كبير في ظهور وتمدد قوى وتنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي التي تتخذ من العنف وسيلة للتغير او لتوصيل مطالبها او الدفاع عن مصالحها .[27] وعليه ، ضمن مدخلات صيرورة الخطاب السياسي الفاعل والمرن هو تقويم مسار الاصلاح الديمقراطي المؤسسي ضمن عملية تنموية تضبط التغيير وتتجاوز التحديات الداخلية والخارجية بمعنى تجديد الخطاب السياسي الراهن وفقاً للمتغيرات الحاصلة على ارض الواقع بوصفه عملية عقلية ومعرفية متواصلة بين الحاضر والمستقبل ، لا سيما وان هذه العملية تفترض العمل المؤسساتي على مستوى المجتمع والدولة عموماً . من هنا يمكننا العمل من منظور استراتيجي سياسي متكامل لتطوير المجتمع وتحسين اداء المنظومة السياسية في الدولة بشكل مؤسسي يضمن الكفاءة والفاعلية ليجري الافتعال نحو تطوير المنظومة القيمية والاذراكية والمعرفية بمهارات سلوكية من مختلف الجوانب والاتجاهات سياسيا واداريا وثقافياً ، وصولًا الى مرحلة تعزيز الثقة بما هو منجز وقائم .[28] وعليه، فان التنافس المستمر بين الارادات السياسية على تحقيق المكاسب والنفوذ اسهم في غياب التوحيد في الخطاب السياسي وتعزيز المحاصصة الطائفية وانتشار الفساد المالي والاداري الذي اضر كثيراً بجهود مكافحة الارهاب في العالم العربي ، لذا فان المعالجة الاجتماعية تتم عبر التسامح والاعتراف بالاخر المختلف والتعامل معه بشكل ايجابي، فضلاً عن الجوار والمصالحة الوطنية الحقيقية التي تعمل على تقريب وجهات النظر المختلفة .[29]

وهنا لا بد من الحديث عن مبدأ النفعية في فهم العدو لغرض توحيد السلوك السياسي والعمل بإرادته بعيداً عن الانتهاكات التي تخترق السيادة الوطنية ، ويوفر كتاب " مبادئ الحرب " وهو من كلاسيكيات الدراسات البحرية والتخطيط الاستراتيجي حلاً جزئياً لتفادي مخاطر الجهل الثقافي الاستراتيجي، بالاخص اذا كان الهدف من الحرب القضاء الكامل على العدو ، واحد هذه المبادئ يؤكد فائدة الاحتفاظ بالقدرة على المبادرة . وبكلمات اخرى ، اجعل العدو يواصل الرقص على نغماتك وحاول العمل في دائرة قراره، بحيث يستحيل عليه شن الحرب بالطريقة التي يختارها ، وخير مثال على ذلك

التجربة اليابانية ، فقد كانت محاولات الولايات المتحدة اجبار اليابان تعني مخاطر مميتة تهدد المصالح اليابانية ، فلو قدر لليابان دراسة الرأي العام والثقافات الستراتيجية الامريكية، لادركت ان هجوم البحرية الامبراطورية على ميناء هاربر كفيل باندلاع الحرب الشاملة التي لا يمكن لها كسبها في واقع الامر ، ولهذا فان سوء التقديرات الثقافية المتبادلة بين اليابان والولايات المتحدة في 1940، تظهر 1941 بوضوح اهمية الفهم الثقافي للعدو في احراز المكاسب والنصر.[30]

وعليه، فان بناء مجتمعات قادرة على المواجهة والصمود والتكيف هو ضرورة واولوية لحاضرنا ومستقبلنا . ولا ينقص منظومة الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والاقليمي الالتزام السياسي المعلن او الادوات والاليات ، لكنها ما زالت بحاجة الى تعزيز الحوكمة الرشيدة والمعلومات الدقيقة ، والتواصل الشفاف والتعامل مع المخاطر على نحو متكامل وشامل وفعال . كذلك الاستثمار في البحث العلمي والتطوير وتوظيف العلم لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتعزيز القدرة على الاستجابة ، حيث كشفت جائحة كورونا هشاشة بعض الحكومات وحزامة البعض وجرأة البعض الاخر، لكنها بالتأكيد اعادت تسليط الضوء على دور الدولة في حماية مواطنيها واهمية تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة ، التي ينبثق منها التزام واحساس متبادلان بالمسؤولية يساهم في الحد من الخسائر . فقد تكون هذه الكارثة فرصة للتفكير في عقد اجتماعي عربي جديد يعزز مفهوم المواطنة والحوكمة الرشيدة، ويؤسس للاستثمار في الانسان وصحته وتعلمه بعدما ادركنا ان الصحة والتعليم من اساسيات تعزيز صمود المجتمع ككل واستمراريته.[31] فضلاً عن البدء في عملية تنشئة اجتماعية سياسية التي من شأنها ان تجعل الانسان على المحك امام تحولات وتناقضات الخطاب السياسي الراهن، كونها الحل الامثل في تحصين المجتمع السياسي وجعله اكثر فاعلية في مجال المشاركة السياسية من خلال تنمية فضاءات الثقافة السياسية المشاركة التي تواءم التحول الديمقراطي ، وتتفق مع مؤشرات توجه العمل نحو الحفاظ على تماسك المجتمع قيمياً وثقافياً بالشكل الذي يحاكي الطفرة الشبابية الراهنة التي تحمل فكراً منفتحاً على ثقافات الشعوب الاخرى، بمعنى استيعاب الجيل الجديد من الشباب ودمجهم في مؤسسات الدولة والمجتمع على حد سواء والاستفادة من طاقاتهم ليكون لهم الدور الفعال والايجابي في تنمية المجتمع في مجالات الحياة كافة .[32] فمن مدخلات صيرورة الخطاب السياسي الفاعل والمرن هو تقويم مسار الإصلاح الديمقراطي المؤسس ضمن عملية تنموية سياسية تضبط التغيير وتتجاوز التحديات الداخلية والخارجية،بمعنى تجديد الخطاب السياسي الراهن وفقاً للمتغيرات الحاصلة على ارض الواقع بوصفه عملية عقلية ومعرفية متواصلة بين الحاضر والمستقبل، لاسيما وان هذه العملية تفترض العمل المؤسساتي على مستوى المجتمع والدولة عموماً. من هنا يمكننا العمل من منظور استراتيجي سياسي متكامل لتطوير المجتمع وتحسين اداء المنظومة السياسية في الدولة بشكل مؤسسي يضمن الكفاءة والفاعلية ، ليجري الانتقال نحو تطوير المنظومة القيمية والادراكية والمعرفية بمهارات سلوكية من مختلف الجوانب والاتجاهات سياسياً واداريا وثقافياً وصولاً الى مرحلة تعزيز الثقة بما هو منجز وقائم .[33]

المطلب الثاني : استراتيجية ادارة النزاعات السياسية :

الحرب والسلام ، الصراع والتعاون ، ثنائيات رافقت العلوم الانسانية والاجتماعية على وجه العموم ، والعلوم السياسية على وجه التحديد ، اذ يحتل هذه الثنائيات مكاناً مهماً في دراسة العلاقات الدولية وعلى الاجتماع السياسي والفكر السياسي على سبيل المثال لا الحصر ولما لهذه الثنائيات من اهمية في تاريخ البشرية، اذ رافقت مراحلة كافة ولم تفارقه ، فقد مارست مراحله المنظمة الدولية – الامم المتحدة – دور ريادي واسهام كبير في مواكبة دراسات الصراع والسلام منذ مراحلها الاولى وتعمقت بدراسات الصراع والسلام والذي استقته من دورها التنفيذي بوصفها راعياً دولياً امنياً لحفظ السلم والامن لكل الافراد والشعوب والامم دون تمييز بسبب عرق او دين او مذهب او جنس او لون .

ومن جانب اخر ، اثمرت المعرفة البشرية مفاهيم مترابطة بين (التطور التكنولوجي والمعلوماتي والادارة الذاتية للمواطنين وذلك عبر المساهمات الفعالة والاختيارات الدقيقة للقرارات التي تتسم بالشرعية ، واظهرت هذه العلاقة مجموعة من الديمقراطيات ومنها (الديمقراطية التشاركية) participatory Democracy وهي بدورها تنتج عن المشاركة في ادارة الدولة (الديمقراطية التداولية) Deliberatire Democracy طرحت عملية التبادل السلمي للسلطة والحكم، وكما ان وسائل الاتصال وعبر اجهزة الحاسوب استحدثت ابعاد المقومات الرئيسية للنظريات الديمقراطية وهي (الديمقراطية الرقمية) او (الديمقراطية المعلوماتية) او (الديمقراطية الالكترونية) التي تمثل بالحماية وخصوصية الافراد وحق استخدام المعلومات او المشاركة المباشرة في كل مستويات صناعة القرار المحلي والكوني والحكومي وهي ممارسة تتسم بسرعة الاتصال بدون حدود او وقت معين، وتسهيل فرصة تحول العملية الديمقراطية والمشاركة السياسية بين الحاكم والمحكوم .[34]وبذكر كتاب (مقاربات عربية لحل النزاعات الوساطة والتفاوض وتسوية الصراعات السياسية) معرفة عميقة لفهم ديناميات النزاعات في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط عموماً وتقديم مقاربات نظرية وعملية تساعد على وضع استراتيجيات من اجل معالجة الكثير من ازمات المنطقة وتوفير وقاية مسبقة من النزاعات المحتملة وتكمن اهمية الكتاب في كونه يتناول المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط عموماً ، التي تعد واحدة من اكثر مناطق العالم عرضه للنزاعات ، سواء تلك الناجمة عن عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية مختلفة لم تستطع نماذج الدولة الوطنية السائدة في المنطقة ادارتها ، بل كثيراً ما ساهمت هي في انتاجها ، او بفعل بعد خارجي مرتبط بما تمثله هذه المنطقة من اهمية جيوسياسية واستراتيجية ومصالح اقتصادية طالما جعلتها عرضة لتدخلات خارجية وحالت دون السماح لشعوبها بتحديد خياراتهم وتقرير مصيرهم ، حتى ساد القول في الغرب ان الشرق الاوسط منطقة من الاهمية للعالم الخارجي ما لا يسمح بان يحكمها اهلها .[35] وعليه ، فان البحث في موضوع الانتقال الى السلم هو بحث ثيليولوجي (أي ان غايته الوصول الى السلم) خاصة

ان التجربة العربية في الاعوام الاخيرة تبين ان الاستبداد الذي لا يترك أي مجال للاصلاح السياسي والتغيير السلمي، اذ اجتمع مع سياسة تهميش اجتماعي وممارسات اذلال جسدي ونفسي لفئات واسعة من المواطنين لخلق بيئة ملائمة للعمل المسلح.[36] ومن جانب اخر، فمن نتاجات ازمة السلطة السياسية في الوطن العربي هو الازمة القانونية، وذلك انطلاقا من ان القانون هو تجسيد لقيم مجتمع ما في لحظة تأريخية معينة وهي – أي القيم - نتاج مرجعيات فكرية مؤسسة لها، وهناك مظاهر ازموية قد تعكس ازمة دولة القانون، حيث تعد هذه المظاهر تعبيراً عن غياب او ضعف وجود احد مقومات دولة القانون او اكثر . فهناك مسألة صنع القرار السياسي وما يرتبط بها من مس بتدرج القاعدة القانونية، كما توجد ازمة في النمط اللاديمقراطي لتداول السلطة، حتى وان كان سلمياً، وبعيداً من السيادة الشعبية وما يرتبط بها من سيادة القانون ، فان الامر يعد مساً بقاعدة سيادة القانون ، احد مقومات دولة القانون ، وبالتالي احداث ازمة قانونية، ومن ثم المس بمفهوم دولة القانون واحداث ازمة.[37] وعليه، فان رهان الثورات العربية كبير، فالثورة تعني الغضب لكنها تتغيأ الاصلاح عبر ابواب القانون والدستور وتختلف عن الانقلاب الذي ينتهي بتوزيع السلطة بين هيئات الحكم ، فهي تنزع نحو تغييرات جوهرية للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وما حصل في العالم العربي ، ثورات بالجمع اسهمت في التغيير وثارت على الاستبداد بعدما كسرت جيل الخوف، ولان لكل ثورة نموذجاً خاصاً، فهي ثورات تأسيسية و " تأسيساتية " لقيم الديمقراطية، بعد ان احدثت قطيعة مع التحكم والتسلط نحو الكرامة والحرية والثقة من دون اغفال تراكمات المرحلة السابقة بالنضال ضد الاستبداد ، وهي تأسيساتية ايضاً حسب كل مجتمع ، في احالة على تدبير مختلف لكل ثورة وصولاً الى صيغة الدستور الجديد.[38] وعلى الرغم من الانجازات التي حققتها حركات التغيير الجديدة في مجال التطور الديمقراطي في عدد من الدول العربية، فانها اخفقت في الكثير، ومن ابرز مظاهر هذه الاخفاقات :

أ) عجز معظم حركات التغيير الجديدة في الدول العربية عن بناء تكتل قوي يستطيع ان يكون قاطرة بعملية التحول الديمقراطي .

ب) لم تتمكن معظم حركات التغيير من تطوير اطر تنظيمية محكمة ، تتيح لها العمل وفق صيغ مؤسسية محددة، وهذا الامر نال كثيراً من قدرة هذه الحركات على ممارسة النشاط السياسي، وحد من قدرتها على بلورة برامج واضحة للتحول الديمقراطي وجعل كثيراً منها يدار وفق عقلية فرد او مجموعة صغيرة من الافراد .

ج) افتقرت هذه الحركات الى مشروع سياسي متكامل واكتفى الكثير منها بالشعارات او المعارضة الالكترونية للنظم الحاكمة وهو ما جعل وجودها ونشاطها مرهون بتلك النظم .

ت) لم تهتم بفكرة اقامة تحالفات اقليمية ودولية من اجل تحقيق الديمقراطية ، ولم تعمل على بلورة خطابات اقليمية لتحقيق التحول الديمقراطي ، وباستثناء تصدير مشاعر التعاطف المتبادلة، لم تنسق هذه الحركات فيما بينها ، ولم تنظر الى الاستبداد بوصفه هماً اقليمياً ، كما ان الديمقراطية يجب ان تكون شأناً اقليمياً ايضاً .[39]

الامر الذي يمكن من خلاله تحديد الاشكاليات المسؤولة عن ازمة السلطة السياسية في الوطن العربي ونتاج هذه الازمة على النحو التالي :

1- ادت الحالة الصراعية ما بين المكونات المرجعية للسلطة السياسية في الوطن العربي الى اختلال ميزان العلاقة بين الحكام والمحكومين لمصلحة الحاكمين سطوة وغلبة في مواجهة المحكومين .

2- ترسيخ مظاهر تدلل على مدى الازمة فغابت المشاركة السياسية الفاعلة كما تم المس بالحقوق والحريات وقضايا المواطنة والمجتمع المدني ، واصبح النموذج الرعائي- الزبوني هوما يحدد طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين .

3- ترسيخ عقيدة السطوة والغلبة والاشكال العنيفة في الاستيلاء على السلطة في مرحلة لاحقة على اكتساب المشروعية والشرعية التي اتسمت بدورها بالالتباس المأزوم .

4- عجز الفكر السياسي العربي عن التأطير العقلاني للسلطة السياسية في الوطن العربي ، كنتاج لسيطرة الموروث على هذا الفكر ، فضلاً عن محاولة هذا الفكر الاستناد الى الفكر الحداثي الاوروبي المتسم بعقلانيته المفرطة من دون الاخذ في الحسبان السياقات التاريخية وطبيعة المجتمع الاوروبي المغاير للسياقات التاريخية والمجتمع العربي .[40]

وعليه، فقد اخضعت الديمقراطية لمواجهات السببية التعبيرية حيث المسعى نحو ابراز تأثير الكل في الاجزاء ، بعد ان تم تعقيد مجمل الممارسات المتعلقة بالوعي الديمقراطي الاصيل والناضج، سببية تم تحضيرها في مطبخ القوى والكتل السياسية المتنافسة والمتصارعة ، تلك التي لم تتوان لحظة عن المسارعة نحو عقد اواصر المحاصصة والتوزيع للمقاعد المنتخبة – وخير دليل العراق – في تمثل عشائري مقيت لاوضاع الانتخابات النيابية، تلك التي راحت تسير وبتلقائية مريرة الى تكريس ذات الاسماء والشخوصي والكتل، الذي لم ينفكوا عن اعادة انتاج ذات الخطاب والمقولات والممارسات والانتهاكات ، حيث ثنائية " الفعل والواقع " الفعل المتداعي المرتب الذي يعاني من الوهن وانعدام المعرفة والخبرة والتخطيط ، والواقع الذي اضحى مجرد مؤشراً على حجم التراجيديا التي راح يعيش الوطن تحت ظلها .[41]

وهكذا ، من اجل المساهمة في تجاوز ازمة السلطة السياسية في الوطن العربي، لا بد من قراءة نقدية اختراقية تتسم بالعقلانية التاريخانية والعقلانية القانونية للمرجعيات الفكرية المكونة لهذه الازمة. فالموروث العربي يجب نزع صفة القدسية عنه، وبخاصة فيما يتعلق بالنتاج البشري سواء الفكري او الديني منه فضلاً عن قراءة نقدية للتاريخ العربي وتمفصلاته وفقا للسياقات الخاصة به، بحيث تعمل هذه القراءة النقدية على الحد من سطوة الماضي على الحاضر والمستقبل تاثيراً وصناعة . اما فيما يتعلق بالمكون الثاني ممثلاً بالفكر الحداثي الاوروبي فهو ايضاً لا بد من التعامل معه كما هي

الحال بالنسبة الى الموروث العربي. ان تفكيك العلاقة بين المكونات الفكرية المرجعية لازمة السلطة السياسية يستلزم ابداع مكون اخر يتسم بالعقلانية الابداعية التي تتوافق والسياقات الحالية للوطن العربي ، فضلاً عن تماشيها مع خصائص المجتمع العربي وقدرتها على تطوير هذه الخصائص لمواجهة التحديات كافة، وهذه العقلانية الابداعية تكون اعلى تأثير وصناعة للحظات المفصلية في الوطن العربي من المكونات الاخرى .[42] وعليه، فان السبل الكفيلة لمعالجة مأزق البلدان العربية التي تواجد بناء الدولة العربية والافادة قدر الامكان من تجارب الامم التي نجحت في التغيير والتقدم ، حيث لا بد للدولة العربية من ان تغير وسائل وانماط الانتاج فيها لتحقيق تنمية مستدامة ، فضلاً عن الاتجاه نحو بناء المؤسسات على اسس علمية بعيداً عن الاستمرار في شخصنة هذه المؤسسات والعلاقات الزبونية التي غالباً ما تترافق مع الهدر والفساد. وقبل أي شيء اخر، لا بد من وضع حد نهائي للدولة السلطوية والكف عن اللهاث وراء المناصب والسلطة الفردية والحكم الشمولي او الدكتاتورية بأي ثمن وعلى حساب بناء الدولة الحديثة ، فضلاً عن ذلك فان المجتمعات التي تمكنت من اللحاق بركب التقدم اتجهت نحو الديمقراطية وبناء المؤسسات التي تسمح للمواطن بالمشاركة في صناعة مستقبله، ونحو تغيير جذري في بناها الاقتصادية باتجاه التصنيع .[45]

الخاتمة :

الحالة الاولى تعد انانية ضرورة، فالثانية أنانية مرضية، بالتبعية: كما ينتاب الناس، مثل هذه المشاكل النفسية، سلوكيات الدول ايضاً، ليست بعيدة عن الاحوال النفسية لنخبها الحاكمة.

يتطلب بناء الدولة- الامة في العراق من النظام السياسي ان يقود عملية شاملة في توظيف قدرات الدولة الاقتصادية والوظيفية والاستيعابية نحو تعزيز الشعور بالانتماء المشترك وتجاوز الولاءات الفرعية صوب الولاء للدولة والوطن فحسب. وهنا لابد للنظام السياسي في العراق من العمل على توظيف قدرات الدولة الاقتصادية لتحقيق استجابة متسارعة لمطالب المجتمع وخاصة المتعلقة بتحقيق الامن والاستقرار وفرص العمل وتحقيق الذات. ولابد من ان يرافق هذه العملية عدالة توزيعية، اذ على النظام السياسي ان يعمل على تحقيق العدالة في توزيع القيم بين مختلف مكونات المجتمع. ويصاحب هذه العملية عملية تسخير لقدرات الدولة الوظيفية في توظيف قدرات المجتمع وقدرات الدولة عبر استيعاب مختلف مكونات المجتمع في مؤسساتها، سواء بشكل مباشر عبر الانخراط في مؤسسات الدولة او بشكل غير مباشر عبر الانخراط في القطاع الخاص الذي لابد للدولة العراقية والنظام السياسي العراقي ان يقيمه ويسنده لاستيعاب الطاقات الشابة العاطلة عن العمل، وبذلك يحقق هدفين: الاول: استيعاب المجتمع وحل مشكلة البطالة.

والثاني: دعم مؤسسات الدولة من خلال استنهاض القطاع الخاص وتوجيهه الى مايحقق وفرة اقتصادية للدولة من خلال تنويع مصادر الاقتصاد وهي خطوة اولى للخروج من مأزق الاقتصاد الريعي.

ومن بين المعايير العامة التي يمكن ان تستعمل في تقييم الجوانب المختلفة من النماذج العملية للطفرات الاقتصادية بعد تطبيقها التخطيط الاستراتيجي الشامل للاقتصاد ما ياتي:-

1)سهولة الانطلاق من انجازات المرحلة الجارية للتنمية والبناء عليها لضمان تواصل مسيرة التنمية بسلاسة نحو النماء المستدام وتجنبا لاجهاض بعض البرامج الجاري تنفيذها قبل تحقيق اهدافها.

2) الحرص على تنمية الموارد الطبيعية الوطنية المتاحة مع القدرة على الاستفادة منها على المدى الطويل مع المثابرة على تنمية الموارد الطبيعية التي لم تستغل من قبل.

3)القدرة على الاستفادة من جميع الموارد البشرية المحلية بمختلف مستوياتها وقدراتها البدنية والعقلية وادراجها في الخطة الاستراتيجية للتنمية والتوسع في مجال التنمية لتشمل جميع المواطنين على اختلاف اهتماماتهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم

ولكن تتطور المؤسسات الديمقراطية وتزدهر فلا بد من توفير شرطين هما:

أ) ان يسود تكامل اجتماعيSocial Solidarity قوي قادر على ضمان تماسك مكونات المجتمع كافة.

ب) ان يضم المجتمع تنوعا كافيا Diversity كي تتفاعل مكوناته الاجتماعية بفاعلية.

ففي غياب التكامل الاجتماعي القوي فان المجتمع يقع تحت تهديد الانحلال وتصبح الحكومة الديمقراطية ضعيفة جدا في الامساك بهذه الاجزاء (المكونات) مع بعضها البعض، ليبرز اتجاه قوي للسيطرة على مكونات المجتمع كافة للحفاظ على وحدته..

من جانب اخر، ينبغي تجديد الدعوة الى امتلاك المعرفة ونقصد بها هنا المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشافات المرتكز الى العقل والتجربة، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية الافكار كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط.

وهذه المسالة تشكل اهمية كبيرة بسبب ضعف او تغييب المنافذ الاجتماعية التقليدية (مؤسسات المجتمع المدني) ذات الصلة الروحية والاجتماعية بالمواطن والتي تمثل اداة التماس لمخاطبة السلطة، ولم تحل محلها مؤسسات اجتماعية حديثة تقوم بالوظيفة الاجتماعية والسياسية نفسها وهكذا نجد ان الوضع السياسي العراقي الحالي، بين الدولة والديمقراطية يتنازعه اعتباران متعارضان ومتناقضان هما:

أ) الاعتبار الموضوعي: ويتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها في هذه المرحلة بوصف ذلك من الاسبقيات.

ب) الاعتبار الذاتي: ويتعلق بالرغبة الجادة والمخلصة في تحسين الاوضاع السياسية وتحقيق درجة معقولة من الحرية لممارسة الديمقراطية.

وفي الوقت الحاضر، يحتاج العراق الى تاسيس مجلس التنمية وإعادة الاعمار كجهاز وطني تابع للدولة ومستقل وذلك يهدد اقامة مشاريع البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولتحسين مناخ عمل القطاع الخاص ايضا. ولهذا الغرض، يجب تخصيص معظم الايرادات النفطية لميزانية المجلس، بينما يجب تخصيص نسبة اقل من هذه الايرادات لتمويل الميزانية الحكومية السنوية. ويجب ان يضطلع المجلس بالمهام الرئيسية التالية:-

أ- تمويل الاستثمار العام في مشاريع البيئة الاساسية التي تم تحضيرها واختيارها في اطار سياسات ومعايير التقييم المستدامة من استراتيجية وسياسات زيادة النمو والاسراع بالتنوع الاقتصادي الهيكلي.

ب) تحديد السياسات المناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر بهدف توطين الصناعات الاستراتيجية ذات التقنية المتقدمة.

ج) اعداد خارطة بفرص الاستثمار في البلاد لتشجيع الاستثمار الخاص في اطار استراتيجية وسياسات زيادة النمو والاسراع بالتنوع الاقتصادي الهيكلي.والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ماهو المستقبل الذي نطمح الى صنعه؟

ان المستقبل الذي يليق بان نتوجه اليه يجب ان يتسم بسمة جوهرية بارزة تعين صورته وتتغلغل في جميع مظاهره. فليس يكفينا ان نصلح هذا او ذاك من قطاعات مجتمعنا او ان نتحسن تحسننا تدريجيا هنا وهناك وانما المطلوب نهضة شاملة وحركة ابداعية تبدلنا تبديلا جذريا. ولكن ماهي معايير هذا التبديل الجذري؟

انها تلتقي في معيار اساسي واحد: هو معيار القدرة الذاتية. فجميع علاتنا الحاضرة تنبعث عن علة ام هي العجز؟ عجز ازاء الطبقة وعجز تجاه مطامع الغير وتسلطاته، وعجز في وجه اهوائنا وعصبياتنا، وعجز عن الخلق والابداع. ولعل الانتقال من العجز الى القدرة يتضمن الانتقال من حالة الانفعال الى حالة الفعل في مختلف جوانب حياتنا: من الخضوع الى السيادة في السياسة والدفاع ومن التبعية الى السلطة الذاتية في التحكم بمواردنا الاقتصادية، ومن التفكك الاجتماعي والقومي الذي يسير الهيمنة علينا الى التضامن والتكامل والالتحام الذي يولد وينمي كفاءاتنا الخلاقة، ومن التوهم السائب والمسيب الى العقلانية المنضبطة الضابطة ومن الارتخاء الخلقي والاداري الى الاعتزام الناظم المحنك. وبعبارة اخرى، من كل مايغري القوى المسيطرة بنا ويرسخ سلطتها علينا الى كل مايبعث فينا الطاقة على الصمود وعلى توجيه مصيرنا كأمة وعلى اثبات وجودنا وثقلنا واثباتا واقعيا في الساحة العالمية.وعليه ، ينبغي بناء استراتيجية تقوم على الاركان الاتية :

1- بناء فضاء اقتصادي عربي يتاح فيه للقطاع الخاص ممارسة نشاطه الذي يتناسب مع حوافز المبادرة الفردية وغاياتها ، فالسوق العربية ارض موات يمكن ان يحييها رجال الاعمال ليزرعوا فيها ما يشاؤون .

2- الموازنة بين الابعاد الدولية والاقليمية والعربية في العلاقات الاقتصادية ، فلا يجوز المحاباة في اختيار الشركاء الاقتصاديين او تحكيم العوامل السياسية في رسم مسارات العلاقات الاقتصادية القطرية مع المحيط الدولي او الاقليمي علـــــــــــى حساب الفضاء العربي.

3- بناء خطة اقتصادية تتضمن مشروعات تتناسب مع الميزات النسبية لكل قطر عربي وازالة التنافرات بين مكوناتها والحرص على تكامل مفرداتها ومن ثم طرحها للاستثمار الدولي والعربي وتنفيذها وفق الاسس الاقتصادية المتعارف عليها في العالم.

وعليه ، فالديمقراطية تحتاج الى هياكل الدولة الحديثة لتبني فوقها مؤسساتها ، والمأزق في الوطن العربي ان النخب الحاكمة منهمكة في بناء زعامتها على حساب بناء الدولة ، وهي نخب منغلقة على نفسها لا تسمح بدخول أحد الى نطاقها ، الا وفق مواصفات خاصة تتلاءم مع طبيعة النخبة الحاكمة نفسها . هذا الانغلاق يؤدي الى احتكار مجموعة محدودة جداً " شلة سياسية للمراكز القيادية والوظيفية والسياسية في الدولة ، مما يساهم في تراكم الامراض داخل النظام ، كالكهولة السياسية والوظيفية ، والجمود الاداري ، والتشبث بالمناصب وتقاسم المنافع وتنفيع المقربين والتمركز حول القائد الزعيم والتنافس من اجل ارضائه.

الهوامش :

1. ياسين العيثاوي واحمد عدنان كاظم ، تقويم اثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة ، مصدر سبق ذكره ، ص 29
2. كمال خلف الطويل ، عن الديمقراطية في بلاد العرب ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (41) ، العدد (477) ، تشرين الثاني \ نوفمبر 2018 ، ص 9 .
3. عمار علي حسين ، البيئة والعلاقات الدولية من الانسنة الى التنمية ، مجلة شؤون عربية ، العدد (172) ، شتاء 2017 ، ص 92 .
4. عبد الواحد ايت الزين ، ناصيف نصار : نحو منطق مغاير للسلطة ، مصدر سبق ذكره ، ص 120 .
5. GohnCyrtisPerry,Singapore:UnlikelyPowev , (Newyork: Oxford University Press , 2016) . نقلا عن عمرو عبد العاطي ، كيف اصبحت سنغافورة نموذجا تنمويا ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (210) ، اكتوبر 2017 \ المجلد 52 ، ص ص 178-179.
6. عقيل عباس ، الاسلام السياسي الشيعي في العراق ، مصدر سبق ذكره ص 43 .
7. المصدر نفسه ، ص 46 .

8. كريم مروة ، فصول من حواراتي وكتاباتي في الفكر وفي السياسة وفي العلاقات الانسانية ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، 2018 ، ص 254 ، نقلا عن : كابي الخوري ، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (41) ، (473) ، تموز يوليو 2018 ، ص 169) .
9. ياسين العيثاوي واحمد عدنان كاظم ، تقويم اثر الاصلاح في الادارة الرشيدة .... ، مصدر سبق ذكره ، 30 – 31 .
10. ابراهيم علاء الدين الشريف ، الايديولوجية المواطنية ، عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص410 . نقلا عن : كابي الخوري ، كتب عربية واجنبية ، مصدر سبق ذكره ، ص 171 .
11. عبد السلام البغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة ، مصدر سبق ذكره ، ص124،.
12. امل صقر ، قادة الازمات : دور صانعي القرار في اوقات الازمات المعقدة ، مجلة مفاهيم المستقبل ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، العدد (22) يوليو – اغسطس 2017 ، ص ص 11-12 .
13. نادية فاضل عباس ، عرض لكتاب (التنمية السياسية والتحديث : العالم الثالث) للمؤلف د. حميد حمد السعدون دولة النشر : العراق ، دار النشر ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، 2011 ، في مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد (23) ، تموز 2012 ، ص 218 .
14. محمد صفي الدين خربوش ، شروط الرحيل : هل استنفذت الدولة الوطنية العربية قدرتها على الصمود ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (209) ، يوليو 2017، ص 76 .
15. عبد الواحد آيت الزين ، ناصيف نصار : نحو منطق مغاير للسلطة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (41) ، العدد (475) ، ايلول سبتمبر 2018 ، ص ص 120-121 .
16. عبد السلام البغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة ، مصدر سبق ذكره ، ص 125 .
17. نادية فاضل عباس ، عرض لكتاب (التنمية السياسية والتحديث : العالم الثالث) للمؤلف ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 219.
18. احمد يوسف احمد ونيفين مسعد ، حال الامة العربية 2017-2018 : عام الامل والخطر مجلة المستقبل العربي ، السنة (41) ، العدد (473) ، تموز / يوليو 2018، ص 14.
19. خضر عباس عطوان وعلي حسن نيسان ، تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي ، مجلة المستقبل العربي السنة (41) ، العدد (472) حزيران /يونيو 2018 ، ص 142 .
20. زياد حافظ ، النظام العربي الرسمي الى اين ؟ مجلة المستقبل العربي ، السنة (41) ، العدد(472) ، حزيران يونيو 2018 ، ص 147 .
21. المصد نفسه ، ص 149 .
22. نادية فاضل عباس ، عرض لكتاب التنمية السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 222 .
23. عبد السلام البغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة ، مصدر سبق ذكره ، صص 125-126،.
24. زياد حافظ ، النظام العربي الرسميالى اين ؟ مجلة المستقبل العربي ، مصدر سبق ذكره ص 149 .
25. ANTONY ,BTACK, Thewest and Islam:Religion and political Thought in world History. Oxford unirersity Press, New york 2010:
نقلاًعن : انتوميملاك ، الغرب والاسلام: الدين والفكر السياسي في التاريخ العالمي ، ترجمة : د.فؤاد عبد المطلب ،المجلس الوطني للثقافة ،الكويت نوفمبر 2012 ،ص 95 .
26. عامر حسن الفياض وامير مالكم ليوخ الشبلاوي ،سنياريوهات لمستقب لشرعية النظام السياسي العراقي، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد 49،السنة ايلول 2019 ص 19.
27. احمد عدنان كاظم ،تحليلا شكاليات الخطاب السياسي المؤسسي .... مصدرسبق ذكره ، ص 346 .
28. كذلك انظر بالتفصيل : *Frank Bechhofer and DridMecrone,NationalIDENTITY,Nationalism* AWD constitution CHANGE(Bechhofer and Mccrone,eds)Palgrave Macmill an, 2009.pp.5-25.
29. حسن سعد ، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد 2003، (عرضاطروحة) ، في : مجلة ابحاث استراتيجية ،مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، العدد 15 ، اب 2017 ص 369 .
30. كولن اسغري ، بعد الشتات : اناوان الثقافة الستراتيجية ، مقالات في الثقافة الستراتيجية ، ترجمة : هناء خليف غني ،بيت الحكمة ، ط1 ، 2011، صص 118-120.
31. لونا ابو سويرح ، العرب وكورونا : ادارة ازمة امازمة ادارة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة43، العدد 496، حزيران / يونيو 2020 ، ص 9 .
32. احمد عدنان كاظم ، تحليل اشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي .....مصدر سبق ذكره، ص 351.
33. المصدر نفسه ، ص 346 .
34. ايناس عبد السادة علي ، الامم المتحدة ودراسات الصراع والسلام دراسة مسحية موجزة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، السنة 17 العدد 1 ، 2020 ، صص 103 – 104 .
35. كرار محمد جواد العامري ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التفاعلات الدولية بداية الالفية الثالثة ، مصدر سبق ذكره ، ص98 .

36. نهلة ياسين حمد انوفريدريك / بيرسون ، مقاربات عربية لحل النزاعات : الوساطة والتفاوض وتسوية الصراعات السياسية ، ترجمة فكتور سحاب، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2018/ ص 400 ، نقلاً عن : كابيجوري ، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية ، مجلة المستقبل العربي، العدد (41) العدد (474) ،اب / اغسطس 2018 ،ص 162 .
37. صوفية حنازلة ، ندوة (من السلاح الى السلام : التحولات من العمل السياسي المسلحال بالعمل السياسي السلمي ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للابحاث، قطر، العدد (35)، تشرين الثاني / نوفمبر 2018،ص 126 .
38. عماد مصباح مخيمر، ازمة السلطة السياسية : دراسة في الفكر السياسي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (43) ، العدد (498) ،اب / اغسطس 2020 ،ص 19.
39. احمد شراك ، سوسيرلوجيا الربيع العربي او الثورات التاسيسية ، فاس: مقاربات للنشر، ط3 ، 2018، ص 208. نقلاًعن : عبد الهادي اعراب ، كتب وقراءات ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (43) ، العدد 495 ، ايار/ مايو 2020 ،ص 181 .
40. احمد منيسي ، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، صص 161-162 .
41. عماد مصباح مخيمر، ازمة السلطة السياسية : دراسة في الفكر السياسي العربي، مصدر سبق ذكره ، ص 22.
42. اسماعيل نوري الربيعي ، دولة السطو الشرعي: تشريع الكلبتوقراطية في العراق في ضوء نظرية العدة الايديولوجية للدولة ، مصدر سبق ذكره ، ص 74 .
43. عماد مصباح مخيمر، ازمة السلطة السياسية : دراسة في الفكر السياسي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 22 .
44. ابراهيم بدران ، الدولة العربية من السلطوية الى الحداثة ، عمان : دار النشر وقل لنشر والتوزيع، 2020 ص 328.
نقلاًعن : كابي الخوري ، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية مجلة المستقبل العربي، السنة (42) العدد (494) ، نيسان / ابريل 2020 ص 169 .

الهوامش باللغة الانكليزية :

1. Yassin Al-Aithawi and Ahmed Adnan Kazim, Evaluating the Impact of Reform on Good Governance and Sustainable Development, previously mentioned source, p. 29.
2. Kamal Khalaf Al-Tawil, On Democracy in Arab Countries, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (41), Issue (477), November 2018, p. 9.
3. Ammar Ali Hussein, Environment and International Relations from Humanization to Development, Arab Affairs Magazine, Issue (172), Winter 2017, p. 92.
4. Abdel Wahid Ait Al-Zein, Nassif Nassar: Towards a Logic Different from Authority, previously mentioned source, p. 120.
5. GohnCyrtisPerry, Singapore: UnlikelyPowev, (Newyork: Oxford University Press, 2016). Quoted from Amr Abdel-Ati, How Singapore Became a Development Model, International Politics Magazine, Issue (210), October 2017 \ Volume 52, pp. 178-179.
6. Aqil Abbas, Shiite Political Islam in Iraq, previously mentioned source, p. 43.
7. The same source, p. 46.
8. Karim Marwa, Chapters from my Dialogues and Writings on Thought, Politics, and Human Relations, Beirut: Arab House for Sciences, Publishers, 2018, p. 254, quoted from: Kabi Al-Khoury, Arabic and Foreign Books and Research Reports, Arab Future Magazine, Year (41), (473), July 2018, p. 169.
9. Yassin Al-Aithawi and Ahmed Adnan Kazim, Evaluating the Impact of Reform on Good Governance ...., previously mentioned source, 30-31.
10. Ibrahim Alaa El-Din Al-Sharif, Citizenship Ideology, Amman: Ghaida Publishing and Distribution House, 2018, p. 410. Quoted from: Kabi Al-Khoury, Arabic and Foreign Books, previously mentioned source, p. 171.
11. Abdul Salam Al-Baghdadi, The Contemporary Arab State between the Problem of Closed (Ethnic) Components and the Choice of Open (Functional) Institutions, previously mentioned source, p. 124.
12. Amal Saqr, Crisis Leaders: The Role of Decision-Makers in Times of Complex Crises, Future Concepts Magazine, Future Center for Advanced Research and Studies, Issue (22), July - August 2017, pp. 11-12.
13. Nadia Fadhel Abbas, Review of the Book (Political Development and Modernization: The Third World) by Dr. Hamid Hamad Al-Saadoun, Publisher: Iraq, Publishing House, Al-Dhakira for Publishing and Distribution, 2011, in International Studies Journal, Center for Strategic and International Studies, Issue (23), July 2012, p. 218.
14. Muhammad Safi al-Din Kharboush, Conditions of Departure: Has the Arab National State Exhausted Its Ability to Resist?, International Politics Journal, Issue (209), July 2017, p. 76.
15. Abdel Wahid Ait Al-Zein, Nassif Nassar: Towards a Different Logic of Authority, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Year (41), Issue (475), September 2018, pp. 120-121.

16. Abdul Salam Al-Baghdadi, The Contemporary Arab State between the Problem of Closed (Ethnic) Components and the Choice of Open (Functional) Institutions, previously mentioned source, p. 125.
17. Nadia Fadel Abbas, Review of the Book (Political Development and Modernization: The Third World) by the Author, Center for Strategic and International Studies, previously mentioned source, p. 219.
18. Ahmed Youssef Ahmed and Nevin Masoud, The State of the Arab Nation 2017-2018: A Year of Hope and Danger, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (41), Issue (473), July 2018, p. 14.
19. Khader Abbas Atwan and Ali Hassan Nisan, Power Transformations and Trends of Conflict in the International System, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (41), Issue (472), June 2018, p. 142.
20. Ziad Hafez, Where is the Official Arab System Going? Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (41), Issue (472), June 2018, p. 147.
21. The same source, p. 149.
22. Nadia Fadel Abbas, Review of the Book Political Development, previously mentioned source, p. 222.
23. Abdul Salam Al-Baghdadi, The Contemporary Arab State between the Problem of Closed (Ethnic) Components and the Choice of Open (Functional) Institutions, previously mentioned source, pp. 125-126,
24. Ziad Hafez, The Official Arab System: Where to? Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, previously mentioned source, p. 149.
25. ANTONY, BTACK, Thewest and Islam: Religion and Political Thought in World History. Oxford University Press, New York 2010:
26. Quoted from: Antome Melek, The West and Islam: Religion and Political Thought in World History, translated by: Dr. Fouad Abdul Muttalib, National Council for Culture, Kuwait, November 2012, p. 95.
27. Amer Hassan Al-Fayyadh and Amir Malek Leukh Al-Shablawi, Scenarios for the Future of the Legitimacy of the Iraqi Political System, Dialogue of Thought Magazine, Iraqi Institute for Dialogue of Thought, Issue 49, September 2019, p. 19.
28. Ahmed Adnan Kazim, Analysis of the Problems of Institutional Political Discourse .... Source previously mentioned, p. 346.
See also in detail: Frank Bechhofer and DridMecrone, National IDENTITY, Nationalism AWD constitution CHANGE (Bechhofer and Mccrone, eds) Palgrave Macmillan, 2009. pp. 5-25.
29. Hassan Saad, General Policies for Combating Terrorism in Iraq after 2003, (Thesis Presentation), in: Strategic Research Journal, Belady Center for Strategic Studies and Research, Issue 15, August 2017, p. 369.
30. Colin Asgari, After the Diaspora: The Age of Strategic Culture, Articles in Strategic Culture, translated by: Hana Khalif Ghani, Bayt Al-Hikma, 1st ed., 2011, pp. 118-120.
31. Luna Abu Suwairh, Arabs and Corona: Crisis Management by Crisis Management, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year 43, Issue 496, June 2020, p. 9.
32. Ahmed Adnan Kazim, Analysis of the Problems of Institutional Political Discourse..... previously mentioned source, p. 351.
33. The same source, p. 346.
34. Enas Abdel-Sada Ali, The United Nations and Conflict and Peace Studies, A Brief Survey Study, Arab Journal of Political Science, Year 17, Issue 1, 2020, pp. 103-104.
35. Karar Muhammad Jawad Al-Amiri, The Role of Information and Communication Technology in International Interactions at the Beginning of the Third Millennium, previously cited source, p. 98.
36. Nahla Yassin Hamad Anofrederick / Pearson, Arab Approaches to Conflict Resolution:
37. Sufiya Hanazla, Symposium (From Arms to Peace: Transformations from Armed Political Action to Peaceful Political Action), Arab Politics Magazine, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, Issue (35), November 2018, p. 126.
38. Imad Misbah Mukhaimer, The Crisis of Political Authority: A Study in Arab Political Thought, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (43), Issue (498), August 2020, p. 19.
39. Ahmed Sharak, Sociology of the Arab Spring or the Founding Revolutions, Fez: Approaches to Publishing, 3rd ed., 2018, p. 208. Quoted from:

40. Abdel Hadi Aarab, Books and Readings, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (43), Issue 495, May 2020, p. 181.
41. Ahmed Menisi, New Movements for Change in the Arab World, Source SabqDhikr, pp. 161-162.
42. Imad Misbah Mukhaimer, The Crisis of Political Authority: A Study in Arab Political Thought, previously cited source, p. 22.
43. Ismail Nouri Al-Rubaie, The State of Legitimate Robbery: Legitimizing Cleptocracy in Iraq in Light of the Theory of the Ideological Equipment of the State, previously cited source, p. 74.
44. Imad Misbah Mukhaimer, The Crisis of Political Authority: A Study in Arab Political Thought, previously cited source, p. 22.
45. Ibrahim Badran, The Arab State from Authoritarianism to Modernity, Amman: Dar Al-Nashr and Qal for Publishing and Distribution, 2020, p. 328.
Quoted from: Kabi Al-Khoury, Arabic and Foreign Books and Research Reports, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (42), Issue (494), April 2020, p. 169.

المصادر العربية :

1. ابراهيم بدران ، الدولة العربية من السلطوية الى الحداثة ، عمان : دار النشر وقل لنشر والتوزيع، 2020 .
2. ابراهيم علاء الدين الشريف ، الايديولوجية المواطنية ، عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2018 .
3. احمد شراك ، سوسيرلوجيا الربيع العربي او الثورات التاسيسية ، فاس: مقاربات للنشر، ط3 ، 2018.
4. احمد يوسف احمد ونيفين مسعد ، حال الامة العربية 2017-2018 : عام الامل والخطر مجلة المستقبل العربي ، السنة (41) ، العدد (473) ، تموز / يوليو 2018.
5. امل صقر ، قادة الازمات : دور صانعي القرار في اوقات الازمات المعقدة ، مجلة مفاهيم المستقبل ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، العدد (22) يوليو – اغسطس 2017 .
6. انتوميلاك ، الغرب والاسلام: الدين والفكر السياسي في التاريخ العالمي ، ترجمة : د.فؤاد عبد المطلب ،المجلس الوطني للثقافة ،الكويت نوفمبر 2012.
7. ايناس عبد السادة علي ، الامم المتحدة ودراسات الصراع والسلام دراسة مسحية موجزة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، السنة 17 العدد 1 ، 2020 .
8. حسن سعد ، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد 2003، (عرض اطروحة) ، في : مجلة ابحاث استراتيجية ،مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، العدد 15 ، اب 2017 .
9. خضر عباس عطوان وعلي حسن نيسان ، تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي ، مجلة المستقبل العربي السنة (41) ، العدد (472) حزيران /يونيو 2018 .
10. زياد حافظ ، النظام العربي الرسمي الى اين ؟ مجلة المستقبل العربي ، السنة (41) ، العدد(472) ، حزيران يونيو 2018 .
11. صوفية حنازلة ، ندوة (من السلاح الى السلام : التحولات من العمل السياسي المسلحال بالعمل السياسي السلمي ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للابحاث، قطر، العدد (35)، تشرين الثاني / نوفمبر 2018.
12. عامر حسن الفياض وامير مالكم ليوخ الشبلاوي ،سنياريوهات لمستقبل شرعية النظام السياسي العراقي، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد 49،السنة ايلول 2019 .
13. عبد الواحد ايت الزين ، ناصيف نصار : نحو منطق مغاير للسلطة ، ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (41) ، العدد (475) ، ايلول سبتمبر 2018.
14. عماد مصباح مخيمر، ازمة السلطة السياسية : دراسة في الفكر السياسي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (43) ، العدد (498) ،اب / اغسطس 2020 .
15. عمار علي حسين ، البيئة والعلاقات الدولية من الانسنة الى التنمية ، مجلة شؤون عربية ، العدد (172) ، شتاء 2017 .
16. عمرو عبد العاطي ، كيف اصبحت سنغافورة نموذجا تنمويا ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (210) ، اكتوبر 2017 \ المجلد 52 .
17. كريم مروة ، فصول من حواراتي وكتاباتي في الفكر وفي السياسة وفي العلاقات الانسانية ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، 2018 .
18. كمال خلف الطويل ، عن الديمقراطية في بلاد العرب ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (41) ، العدد (477) ، تشرين الثاني \ نوفمبر 2018 .
19. كولن اسغري ، بعد الشتات : اناوان الثقافة الستراتيجية ، مقالات في الثقافة الستراتيجية ، ترجمة : هناء خليف غني ،بيت الحكمة ، ط1 ، 2011.
20. لونا ابو سويرح ، العرب وكورونا : ادارة ازمة امازمة ادارة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة43، العدد 496، حزيران / يونيو 2020 .
21. محمد صفي الدين خربوش ، شروط الرحيل : هل استنفذت الدولة الوطنية العربية قدرتها على الصمود ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (209) ، يوليو 2017.

22. نادية فاضل عباس ، عرض لكتاب (التنمية السياسية والتحديث : العالم الثالث) للمؤلف د. حميد حمد السعدون دولة النشر : العراق ، دار النشر ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، 2011 ، في مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد (23) ، تموز 2012 .
نقلا عن : كابي الخوري ، كتب عربية واجنبية ، مصدر سبق ذكره .
نقلا عن : كابي الخوري ، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (41) ، (473) ، تموز يوليو 2018.
نقلاً عن : كابيجوري ، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية ، مجلة المستقبل العربي، العدد (41) العدد (474) ،اب / اغسطس 2018 .
نقلاًعن : كابي الخوري ، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية مجلة المستقبل العربي، السنة (42) العدد (494) ، نيسان / ابريل 2020 .
نقلاًعن : عبد الهادي اعراب ، كتب وقراءات ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (43) ، العدد 495 ، ايار/ مايو 2020 .
23. نهلة ياسين حمد انوفريدريك / بيرسون ، مقاربات عربية لحل النزاعات : الوساطة والتفاوض وتسوية الصراعات السياسية ، ترجمة فكتور سحاب، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2018.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Ahmed Sharak, Sociology of the Arab Spring or the Founding Revolutions, Fez: Approaches to Publishing, 3rd ed., 2018. Quoted from.
2. Abdel Hadi Aarab, Books and Readings, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (43), Issue 495, May 2020.
3. Abdel Wahid Ait Al-Zein, Nassif Nassar: Towards a Different Logic of Authority, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Year (41), Issue (475), September 2018.
4. Abdel Wahid Ait Al-Zein, Nassif Nassar: Towards a Logic Different from Authority, previously mentioned source.
5. Abdul Salam Al-Baghdadi, The Contemporary Arab State between the Problem of Closed (Ethnic) Components and the Choice of Open (Functional) Institutions, previously mentioned source.
6. Abdul Salam Al-Baghdadi, The Contemporary Arab State between the Problem of Closed (Ethnic) Components and the Choice of Open (Functional) Institutions, previously mentioned source.
7. Abdul Salam Al-Baghdadi, The Contemporary Arab State between the Problem of Closed (Ethnic) Components and the Choice of Open (Functional) Institutions, previously mentioned source.
8. Ahmed Adnan Kazim, Analysis of the Problems of Institutional Political Discourse .... Source previously mentioned.
9. Ahmed Adnan Kazim, Analysis of the Problems of Institutional Political Discourse..... previously mentioned source.
10. Ahmed Menisi, New Movements for Change in the Arab World, Source SabqDhikr.
11. Ahmed Youssef Ahmed and Nevin Masoud, The State of the Arab Nation 2017-2018: A Year of Hope and Danger, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (41), Issue (473), July 2018.
12. Amal Saqr, Crisis Leaders: The Role of Decision-Makers in Times of Complex Crises, Future Concepts Magazine, Future Center for Advanced Research and Studies, Issue (22), July - August 2017.
13. Amer Hassan Al-Fayyadh and Amir Malek Leukh Al-Shablawi, Scenarios for the Future of the Legitimacy of the Iraqi Political System, Dialogue of Thought Magazine, Iraqi Institute for Dialogue of Thought, Issue 49, September 2019.
14. Ammar Ali Hussein, Environment and International Relations from Humanization to Development, Arab Affairs Magazine, Issue (172), Winter 2017.
15. ANTONY, BTACK, Thewest and Islam: Religion and Political Thought in World History. Oxford University Press, New York 2010.
16. Aqil Abbas, Shiite Political Islam in Iraq, previously mentioned source.
17. Colin Asgari, After the Diaspora: The Age of Strategic Culture, Articles in Strategic Culture, translated by: Hana Khalif Ghani, Bayt Al-Hikma, 1st ed., 2011.
18. Enas Abdel-Sada Ali, The United Nations and Conflict and Peace Studies, A Brief Survey Study, Arab Journal of Political Science, Year 17, Issue 1, 2020.
19. GohnCyrtisPerry, Singapore: UnlikelyPowev, (Newyork: Oxford University Press, 2016). Quoted from Amr Abdel-Ati, How Singapore Became a Development Model, International Politics Magazine, Issue (210), October 2017 \ Volume 52.
20. Hassan Saad, General Policies for Combating Terrorism in Iraq after 2003, (Thesis Presentation), in: Strategic Research Journal, Belady Center for Strategic Studies and Research, Issue 15, August 2017.
21. Ibrahim Alaa El-Din Al-Sharif, Citizenship Ideology, Amman: Ghaida Publishing and Distribution House, 2018, p. 410. Quoted from: Kabi Al-Khoury, Arabic and Foreign Books, previously mentioned source.

22. Ibrahim Badran, The Arab State from Authoritarianism to Modernity, Amman: Dar Al-Nashr and Qal for Publishing and Distribution, 2020,.
23. Imad Misbah Mukhaimer, The Crisis of Political Authority: A Study in Arab Political Thought, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (43), Issue (498), August 2020.
24. Imad Misbah Mukhaimer, The Crisis of Political Authority: A Study in Arab Political Thought, previously cited source.
25. Imad Misbah Mukhaimer, The Crisis of Political Authority: A Study in Arab Political Thought, previously cited source.
26. Ismail Nouri Al-Rubaie, The State of Legitimate Robbery: Legitimizing Cleptocracy in Iraq in Light of the Theory of the Ideological Equipment of the State, previously cited source.
27. Kamal Khalaf Al-Tawil, On Democracy in Arab Countries, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (41), Issue (477), November 2018.
28. Karar Muhammad Jawad Al-Amiri, The Role of Information and Communication Technology in International Interactions at the Beginning of the Third Millennium, previously cited source.
29. Karim Marwa, Chapters from my Dialogues and Writings on Thought, Politics, and Human Relations, Beirut: Arab House for Sciences, Publishers, 2018, p. 254, quoted from: Kabi Al-Khoury, Arabic and Foreign Books and Research Reports, Arab Future Magazine, Year (41), (473), July 2018.
30. Khader Abbas Atwan and Ali Hassan Nisan, Power Transformations and Trends of Conflict in the International System, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (41), Issue (472), June 2018.
31. Luna Abu Suwairh, Arabs and Corona: Crisis Management by Crisis Management, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year 43, Issue 496, June 2020.
32. Muhammad Safi al-Din Kharboush, Conditions of Departure: Has the Arab National State Exhausted Its Ability to Resist?, International Politics Journal, Issue (209), July 2017.
33. Nadia Fadel Abbas, Review of the Book (Political Development and Modernization: The Third World) by the Author, Center for Strategic and International Studies, previously mentioned source.
34. Nadia Fadel Abbas, Review of the Book Political Development, previously mentioned source.
35. Nadia Fadhel Abbas, Review of the Book (Political Development and Modernization: The Third World) by Dr. Hamid Hamad Al-Saadoun, Publisher: Iraq, Publishing House, Al-Dhakira for Publishing and Distribution, 2011, in International Studies Journal, Center for Strategic and International Studies, Issue (23), July 2012.
36. Nahla Yassin Hamad Anofrederick / Pearson, Arab Approaches to Conflict Resolution.
37. Quoted from: Antome Melek, The West and Islam: Religion and Political Thought in World History, translated by: Dr. Fouad Abdul Muttalib, National Council for Culture, Kuwait, November 2012.
38. Quoted from: Kabi Al-Khoury, Arabic and Foreign Books and Research Reports, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (42), Issue (494), April 2020.
39. See also in detail: Frank Bechhofer and DridMecrone, National IDENTITY, Nationalism AWD constitution CHANGE (Bechhofer and Mccrone, eds) Palgrave Macmillan, 2009.
40. Sufiya Hanazla, Symposium (From Arms to Peace: Transformations from Armed Political Action to Peaceful Political Action), Arab Politics Magazine, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, Issue (35), November 2018.
41. Yassin Al-Aithawi and Ahmed Adnan Kazim, Evaluating the Impact of Reform on Good Governance and Sustainable Development, previously mentioned source.
42. Yassin Al-Aithawi and Ahmed Adnan Kazim, Evaluating the Impact of Reform on Good Governance ...., previously mentioned source31.
43. Ziad Hafez, The Official Arab System: Where to? Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, previously mentioned source.
44. Ziad Hafez, Where is the Official Arab System Going? Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (41), Issue (472), June 2018.